جامعة الشهيد حمة لخضر الوادي
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
تحت الرعاية السامية للسيد رئيس الجامعة
الأستاذ الدكتور عمر فرحاتي

الملتقى الوطني حول
إشكالية إستدامة المؤسسات
الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الملتقى الوطني
حـــول
إشكالية إستدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر

المحاور

المحور الأول: دراسة أشكال و وسائل دعم الدولة الجزائرية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثاني: الصعوبات والعراقيل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.
المحور الثالث: متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.
المحور الرابع: المعايير المحاسبية الدولية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الخامس: دور الهيئات الحكومية في إستدامة المؤسسات.
المحور السادس: دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومسؤوليتها المتعلقة بالإستدامة البيئية .
المحور السابع: قياس مؤشرات إستدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
المحور الثامن: الحلول والمقترحات لإستدامة المؤسسات الجزائرية

يـــومي
07/06
ديسمبر 2017

قاعه المحاضرات الكبرى ابوالقاسم سعد الله
بالقطب الجامعي بالشط

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمه لخضر – الوادي-
كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

الملتقى وطني حول إشكالية استدامة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	
رئيس الملتقى	د. عوادي مصطفى
رئيس اللجنة العلمية	د. يونس الزين
مقرر اللجنة العلمية	د. رضا زهواني
رئيس اللجنة التنظيمية	د. موسى جديدي
نائب رئيس اللجنة التنظيمية	د. لعبيدي مهاوات
تاريخ إنعقاد الملتقى	يومي 06 و 07 ديسمبر 2017
البريد الإلكتروني للملتقى	Durabilite39@gmail.com

بطاقة معلومات المداخلة		
المحور رقم - 3 -	متطلبات استدامة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة	
عنوان المداخلة	دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة	
الإسم واللقب	بوشيخي عائشة	عيسي نبوية
المؤهل العلمي	دكتوراه	دكتوراه
الوظيفة	أستاذة التعليم العالي	أستاذة محاضرة " ب "
التخصص	/	/
المؤسسة	بجامعة تلمسان	المركز الجامعي بمغنية
ملاحظات	/	/

دور المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في تعزيز التنمية المستدامة

الملخص:

يجتاز العالم في الوقت الحاضر مرحلة تتسم بالتنافس الحاد بين البلدان في مجال دعم وترقية فضاء المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة وتسخيرها لخدمة متطلبات التنمية المستدامة في جميع مجالاتها الاقتصادية والاجتماعية والبيئية، لذلك أصبحت هذه المؤسسات تمثل خيارا استراتيجيا والبديل الأكثر عملية أمام الدول المتقدمة والنامية، وذلك لما تمتلكه من خصائص التي تؤهلها للوصول لمعدلات النمو المرجوة وتجاوز الاختلالات الهيكلية التي تطبع اقتصادياتها، بحيث أضحى من غير المتوقع إحداث نمو متوازن وتنمية محلية مستدامة في هذه الدول دون دعم وتنمية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة. ومن هذا المنطلق وفي ظل التطورات الاقتصادية المتسارعة تسعى الجزائر وعلى غرار بقية الدول تسعى إلى النهوض بهدا النوع من المؤسسات من خلال تبني إستراتيجية متكاملة تهدف من خلالها إلي توجيه مميزات هذه المؤسسات بغية خدمة التنمية الشاملة والتنمية المحلية المستدامة ضمن مختلف المناطق المكونة لها.

الكلمات المفتاحية: المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،التنمية المستدامة، التنمية الاقتصادية، الجزائر.

Abstract::

Nowadays, The world is undergoing a sharp competition between countries in supporting and upgrading the space of small, medium and minimized enterprises and harnessing them to serve the requirements of sustainable development in all their economic, social and environmental fields. Thus, this shift is becoming a strategic option and the most practical alternative for developed and developing countries, and this is due to the characteristics that qualify them to reach the desired growth rates and overcome the structural imbalances that characterize their economies, so that it is not expected to achieve balanced growth and sustainable local development in these countries without the support and development of small, medium and mini institutions. In light of the rapid economic developments, Algeria, like all other countries, seeks to promote these types of institutions by adopting an integrated strategy aimed at guiding the advantages of these institutions in order to serve the comprehensive development and sustainable local development within its various constituent regions.

Keywords: Small and Medium Enterprises, Sustainable Development, Economic Development, Algeria.

مقدمة:

إن اهتمام الجزائر بالمؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة جسد بغية خلق منظومة مؤسساتية تستجيب لجميع التغيرات الجذرية التي تفرضها التعاملات الاقتصادية وهذا من خلال محاولة الارتقاء بهذه المؤسسات على جميع الأصعدة المحلية والدولية وفي جميع المجالات (تمويل، منظومة قانونية وتشريعية، اتفاقات دولية) ولكوننا لا يمكننا الحديث عن دور تنموي دون أن نشير إلي مجموعة الخصائص التي تميز وتؤهل هذا النوع من المؤسسات للعب الدور الكبير والأساسي في تحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تبني إستراتيجية تهدف من خلالها إلي دعم وترقية المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة لمحاربة جميع اخلالاتها الهيكلية التي تواجهها مختلف مناطقها الجغرافية وقطاعاتها الإقليمية والاقتداء ببرنامج القرن الصادر عن مؤتمر **ريو دي جانيرو** والذي سمي بأجندة القرن21 يعتبر قطاع المؤسسات الصغيرة و المتوسطة من القطاعات الحيوية التي تلعب دورا محوريا في التنمية المستدامة في الاقتصاديات المعاصرة لاسيما في جوانبها الاقتصادية و الاجتماعية و عليه كان من الضروري التطرق إلى الدور الاقتصادي و الاجتماعي فمن خلال التمهيد البسيط والمركز حسب رأينا، فموضوع هذه الورقة البحثية له مداخل عديدة ونحن بدورنا اخترنا المدخل التنموي لنؤكد على ضرورة الرعاية الكاملة والمتنامية لهذا النوع من المؤسسات.و من هنا تندرج الإشكالية التالية:

ما هو الدور الذي تلعبه المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر؟

المحور الأول: الإطار المفاهيمي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة

1- إشكالية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

- يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها مجموعة من المشروعات التي تقوم بالإنتاج على نطاق صغير أو متوسط و تستخدم رؤوس أموال صغيرة عددا محدودا من الأيدي العاملة، إلا أننا نرى أنه يجب أن يقتصر التعريف على مجموعة من المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تتبع أسلوب الإنتاج الحديث، أي التي يغلب على نشاطها الآلية و تطبق مبدأ تقسيم العمل في الإنتاج و على دلك فيجب إخراج الحرف و الصناعات المنزلية من تعريف هده الصناعات.[1]
- تعرف منظمة العمل الدولية (ILO)المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بأنها التي يعمل بها 50 عاملا و تحدد مبلغا لا يزيد عن 1000 دولار لكل عامل تزداد إلى 5000 دولار في بعض الصناعات، حيث يزيد رأس مال عن 100ألف دولار.
- تعرف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بموجب القانون01-18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 المتضمن القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة.[2]
- **حسب المادة**04 :تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة مهما كانت طبيعتها القانونية بأنها مؤسسة إنتاج السلع و/أوالخدمات،و تشغل من 01 إلى 250 شخصً، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار مجموع حصيلتها السنوية 500 مليون دينار، و تستوفي معايير الاستقلالية.
- **حسب المادة**05 :تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسّسة تشغل ما بين 50 إلى250 شخصًا، ويكون رقم أعمالها ما بين 200 مليون و 2 مليار دينار، أو يكون مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100و 500 مليون دينار.
- **وحسب المادة**: 06 :تعرف المؤسسة الصغيرة والمتوسطة بأنها مؤسّسة تشغل ما بين 10 إلى49 شخصًا، ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار، أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية100 مليون دينار.

و الجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية

الجدول رقم : (01) معايير التمييز بين حجم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

الصنف	عدد العمال	رقم الأعمال	مجموع الميزانية السنوية
مؤسسة مصغرة	من 1 إلى 9 عمال	أقل من 20 مليون دج	أقل من 10 مليون دج
مؤسسة صغيرة	من 10 إلى 49 عامل	أقل من 200 مليون دج	أقل من 100 مليون دج
مؤسسة متوسطة	من 50 إلى 250 عامل	من 200 مليون دج إلى 2 مليار دج	من 100 إلى 500 مليون دج

المصدر :الجمهورية الجزائرية الديموقراطية الشعبية،وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، القانون01-18.

2- خصائص المؤسسات الصغيرة و المتوسطة: تتميز هذه المؤسسات بالخصائص التالية :

- سهولة إنشائها : فهي لا تتطلب أموالا كبيرة لإنشائها و التمويل غالبا ما يكون محليا و تعتمد على مستلزمات إنتاجية محلية أيضا لا تتطلب إستيرادها في الكثير من الأحيان .
- تستخدم تلك المؤسسات تكنولوجيا أقل ، تناسب ظروفها المحلية و نقصد بذلك أنها لا تتطلب تكنولوجيا معقدة أو مستوردة .
- لا تتطلب مساحات كبيرة لإقامتها بل تستغل مساحات و تجهيزات بسيطة ، مما يجعل تكاليفها منخفضة .
- تتميز بالمرونة في أعمالها و عملياتها و منتجاتها بما يمكن تعديلها وفقا للظروف المتاحة و المحيطة بالمؤسسة
- تعمل على إحداث التوزيع المتوازن للسكان بين الريف والمدينة وذلك من خلال توطين الصناعة في المناطق الريفية
- هيكلها التنظيمي بسيط يعتمد على مستويات إشراف محدودة .
- تستخدم نظام معلوماتي غير معقد يتلاءم مع نظام إتخاذها للقرارات.

3- المشاكل التي تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة:

تواجه المؤسسات الصغيرة و المتوسطة عدة صعوبات سواء كان ذلك عند الإنشاء (التأسيسي) أو أثناء مباشرة نشاطها و يمكن تلخيص أهم المشاكل في ما يلي[3]:

1. صعوبات الإجراءات الإدارية و التنفيذية للحصول على قبول للمشروع و تنفيذه .
2. إرتفاع مساهمات أرباب العميل في مجال دفع مصاريف التأمين ،مما أدى بأصحاب المشاريع بالإمتناع على توظيف العمال أو التقليل من توظيفهم .
3. إرتفاع معدلات الضريبة على رقم الأعمال ، الدخل و الأرباح .
4. المشكلات الإدارية : و التي تتمثل في جهل أو عدم التمكن من تقنيات التسيير فكثيرا من الأشخاص يلجؤون إلى الخلط بين الأعمال الخاصة بهم و الأعمال الخاصة بالمشروع ، مما يؤدي إلى اختلاط الذمة المالية ، أيضا نقص العمالة المدربة نظرا لارتفاع تكاليف التدريب و التكوين .
5. المشكلات التسويقية : و التي يمكن حصرها في نقص الخبرة في هذا المجال و الإمكانيات و المعلومات و عدم القيام بالبحوث التسويقية نظرا لارتفاع تكاليفها و كدا ظهور المنتجات البديلة باستمرار و بأقل التكاليف .
6. المشكلات التمويلية : هناك العديد من المشكلات التمويلية التي تعيق و تحد من عمل المؤسسات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة نذكر منها صعوبة الحصول على القروض بسبب تعقد الإجراءات الخاصة بالحصول عليها وكدا وجود ضمانات تعجيزية و التي تكون في بعض الأحيان غير متوفرة أمام أصحاب المشاريع ، كاشتراط ضمانات عقارية أو عينية إضافة إلى ارتفاع أسعار الفوائد .

المحور الثاني:مدخل نظري للتنمية المستدامة:

استحوذ موضوع التنمية المستدامة خلال العشرين سنة المنصرمة على اهتمام العالم، فعقدت من أجلها القمم والمنتديات العالمية ونتيجة لهذا الاستحواذ، أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب المعمورة المختلفة.

لقد أصبح مصطلح التنمية المستدامة يتداول في مختلف الأوساط .إلا أنه يلاحظ أن اعتماده وتطبيقه يختلف من وسط إلى آخر، حيث أن لكل واحد منها معايير تحليل خاصة به بحيث يحلل كل وسط المفهوم والمبدأ وفق ما يسمح له بالإجابة عنا لأسئلة الخاصة به .كما أن مصطلح التنمية المستدامة يأخذ مفاهيم مختلفة حسب الوسط الذي يستعمله .فمنهم من يرى أن التنمية المستدامة هي حماية البيئة و منهم من يرى أنه إدارة الموارد الطبيعية .وفي الأوساط ذات العلاقة بالمؤسسة الاقتصادية، فهناك من يرى أن التنمية المستدامة هي إدارة الجودة والبيئة والنزاهة وأخلاقيات الأعمال وإدارة العلاقة مع أصحاب المصالح وغيرها من العبارات.

فمن خلال هدا المحور سوف نحاول تبيان مفهوم التنمية المستدامة و كدا أبعادها و أهدافها

أولاً: مفهوم التنمية المستدامة

منذ بداية ثمانينات القرن الماضي بدأ العالم يصحو على ضجيج العديد من المشكلات البيئية الخطيرة التي باتت تهدد أشكال الحياة فوق كوكب الأرض واعتُبر هذا طبيعياً في ظل إهمال التنمية للجوانب البيئية طوال العقود الماضية، فكان لا بد من إيجاد فلسفة تنموية جديدة تساعد في التغلب على هذه المشكلات، وهنا تمخضت الجهود الفكرية على المستوى الدولي عن مفهوم جديد للتنمية عرف باسم **"التنمية المستدامة"** .

إن مصطلح **"التنمية المستدامة"**قد يكون جديداً إلاَ أن معناه ومحتواه متجذران في المجتمع الإنساني منذ آلاف السنين[4]، وفي الفكر الحديث استخدم مصطلح "البيت الزجاجي _ **Green house**" عام 1863 م لوصف تأثير غازات الإحتباس الحراري, ثم ظهر أول تقرير دقيق لمخاطر إيكولوجية محتملة عام 1896 عندما قدر العالم السويدي "**Srante Arrhenius**" أن مضاعفة ثاني أوكسيد الكربون في الجو ستؤدي إلى زيادة متوسط ثمان درجات حرارة الأرض بحوالي ست درجات مئوية, وفي ستينات قرن المنصرم ظهرت مجموعة من الكتابات التي ألقت الضوء على المكون البيئي في عملية التنمية وخطورة تخطيه في عمليات التخطيط الاقتصادي, ومن هذه الكتابات"الربيع الصامت"**Silent spring** لراشيل كارسون 1962 وجاريت هارون عام 1968, وقد تزامن مع هذه الكتابات وقوع كوارث بيئية في أوروبا من قبيل تسرب البترول قرب الساحل الفرنسي وتلويث البحيرات السويدية بفعل المطر الحمضي, وبنهاية الستينات ارتفعت في الغرب الأصوات الداعية لحماية البيئة وذلك دون أن ينتقل نفس الاهتمام إلى الجانب الآخر من الستار الحديدي, فقد استمرت عملية التصنيع في دول الكتلة الشرقية دون أي اهتمام يذكر بالاعتبارات البيئية, بينما نظر العالم النامي إلى هذا الاهتمام باعتباره نوعا من **الرفاهية أو الترف الغربي**[5]. وفي 1968 أيضا نظمت اليونسكو مؤتمرا دوليا حكوميا بشأن صون موارد المحيط الحيوي واستخدامها العقلاني الذي أفضت أعماله إلى إقامة برنامج "**الإنسان والمحيط الحيوي**" من قبل اليونسكو[6] .

وقد جاء التحول الحقيقي عام 1972م عندما شهد العالم حدثين على قدر بالغ من الأهمية في تاريخ الفكر التنموي, أولهما كان صدور دراسة بعنوان "**حدود النمو**" التي أصدرها نادي روما, وهو تجمع مكون من خمسين شخصية دولية بهدف التباحث في مشكلات الأرض, وقد حذرت هذه الدراسة من انهيار خطير في الحضارة الحديثة بحلول عام 2000م إذا لم تتخذ خطوات جريئة للسيطرة على الاتجاهات البيئية والسكانية المعاصرة, وقد طرحت هذه الدراسة لأول مرة فكرة الحدود الخارجية بمعنى تحديد التنمية بحدود موارد الأرض, أما التحول الثاني فقد تمثل في **انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة الإنسانية في استوكهولم بالسويد** الذي أكد على ضرورة التزام كل دولة على حدىً بتوفير بيئة نظيفة[7],وفي 1981م ظهر تقرير"الاتحاد العالمي للمحافظة على الموارد الطبيعية" والمعنون بـ "**الإستراتيجية العالمية للمحافظة على البيئة**" حيث تم لأول مرة

وضع تعريف محدد للتنمية المستدامة باعتبارها "**السعي الدائم لتطوير نوعية الحياة الإنسانية مع الأخذ بالاعتبار قدرات النظام البيئي الذي يحتضن الحياة وإمكاناته**"[8]. وبالرغم من أهمية ما جاء في هذا التقرير الأخير إلا أن الولادة الحقيقية لمفهوم التنمية المستدامة جاءت مع إعلان اللجنة العالمية للبيئة والتنمية لتقريرها المعنون"مستقبلنا المشترك **Our Common Future** " الصادر عام 1987 المشهور باسم **تقرير برونتلاند***(نشر من قبل اللجنة عبر الحكومية التي أنشأتها الأمم المتحدة في أواسط الثمانينات من القرن العشرين بزعامة جروهارلم برونتلاند لتقديم تقرير عن القضايا البيئية)، والذي عرف التنمية المستدامة على أنها"**التنمية التي تلبي احتياجات الجيل الحاضر دون التضحية أو المساومة أو الإضرار بقدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها وهي تحتوي على مفهومين أساسيين:** [9]

- **مفهوم الحاجات وخصوصاً الحاجات الأساسية لفقراء العالم والتي ينبغي أن تعطى الأولوية المطلقة.**
- **فكرة القيود التي تفرضها حالة التكنولوجيا والتنظيم الاجتماعي على قدرة البيئة على الاستجابة لحاجات الحاضر والمستقبل".**

وهذا التعريف هو الذي توافقت عليه دول العالم في قمة الأرض 1992م في ريو دي جانيرو بالبرازيل حين عرفت التنمية المستدامة على أنها "**ضرورة إنجاز الحق في التنمية بحيث تتحقق على نحو متساو الحاجات التنموية والبيئية لأجيال الحاضر والمستقبل**"[10]. كما أن للتنمية المستدامة أبعاد رئيسية تتداخل فيما بينها وهي: الاقتصاد, والبيئة, والمجتمع, وبالتالي فإن أي جهد لإحداث تنمية مستدامة يستوجب هندسة وظائفية فيما يتعلق بالأبعاد المذكورة. ويجب التأكيد دوماً على أن هذه الأبعاد مترابطة ومتداخلة ومتكاملة، كما يمكن التعامل مع هذه الأبعاد على أنها منظومات فرعية لمنظومة التنمية المستدامة الكلية، إذ تتكون كل منظومة فرعية من هذه المنظومات من عدد من المنظومات الفرعية الأخرى[11].

ومما ذكرنا يمكن اعتبار التنمية المستدامة على أنها قضية أخلاقية وإنسانية بقدر ما هي قضية تنموية بيئية,وهي قضية مصيرية ومستقبلية أيضاً,ولا تتحقق إلا حينما تكون أهداف الإدارة وإجراءاتها قابلة للتطبيق من الناحية البيئية وأن تكون عملية من الناحية الاقتصادية ومرغوبة اجتماعياً وسياسياً,ومع ذلك فإن عدم التوازن بين العناصر الثلاثة أو إعادة صياغة التوازن ليعكس تفوق إحدى وجهات النظر على ما عداها قد يسفر عن فشل تحقيق صيانة البيئة بسبب تعرض واحد أو أكثر من المجالات للإخفاق,فإذا أخذت على سبيل المثال إحدى وجهات النظر الأساسية في الحسبان بحيث تبرز الأهداف الاقتصادية فقط مثل النمو والكفاءة وترجع في الوقت نفسه الأهداف البيئية إلى إدارة الموارد الطبيعية وحدها,فإنه لا يمكن تحقيق توازن دائم في الأمد البعيد[12].

ثانياً: مفهوم الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة

يشمل الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة طائفة من الهيئات والمنظمات والشبكات والترتيبات الرسمية وشبه الرسمية المنخرطة في أنشطة صنع السياسات أو تنفيذها، ويجب النظر إلى الإطار المؤسسي على كل من الصَعد المحلي والوطني والإقليمي والدولي[13]، فعلى المستوى الدولي يضع الجزء الحادي عشر من خطة جوهانسبرغ لتنفيذ نتائج مؤتمر القمة للتنمية المستدامة، المعروفة اختصاراً باسم خطة جوهانسبرغ للتنفيذ[14] المخططَ الرئيسيَ للإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، إذ يقدم توصيات مفصلة بشأن الطريقة التي يمكن بها للمؤسسات القائمة أن تعزز أنشطتها الراهنة وأن تنفذها داخل إطار التنمية المستدامة. كما أنه يوكل إلى ثلاث مؤسسات رئيسية مهمةَ الإشراف على تكامل الركائز الثلاث للتنمية المستدامة ورصد تنفيذها واستعراضها:

أ) أن تعتمد الجمعية العامة مفهوم التنمية المستدامة بوصفه إطاراً شاملاً لمنظومة الأمم المتحدة وأن تكفل الزخم السياسي وأن توفر الاتجاه؛

ب) أن ينسق المجلس الاقتصادي والاجتماعي أنشطة التنمية المستدامة فيما بين الهيئات الفرعية للأمم المتحدة وصناديقها وبرامجها ووكالاتها المتخصصة؛

ج) وأن توجد لجنة التنمية المستدامة تماسكاً بين ركائز التنمية المستدامة الثلاث من الناحية المواضيعية وأن تستعرض تنفيذ جدول أعمال القرن 21. وكُلفت مؤسسات دولية أخرى بتنفيذ جدول أعمال القرن 21 في سياق التنمية المستدامة ولكن مع التركيز على مجالات عمل كل منها.

و**على المستوى الإقليمي العربي** فقد ظهر العديد من المؤسسات البيئية الإقليمية العربية في العقود الأخيرة والتي اضطلعت بدور هام في مجال دعم مبادرات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، وقد أُنشئ عدد كبير من هذه المؤسسات بين السبعينات والثمانينات؛ومنها **مجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة** الذي أنشأته جامعة الدول العربية عام 1987م ليكون المنتدى السياسي الأول المعني بمعالجة القضايا البيئية في المنطقة,وفي التسعينات أنشأت هيئتان للبيئة والتنمية وهما مركز البيئة والتنمية للمنطقة العربية وأوروبا وهو مركز تفكير غير حكومي، واللجنة المشتركة للبيئة والتنمية في المنطقة العربية التي أنشأت برعاية جامعة الدول العربية لتكون بمثابة هيئة إستشارية لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة؛ وهذه اللجنة المشتركة بين الوزارات هي هيئة تحضيرية تقنية وجزء من الأمانة المشتركة لمجلس الوزراء العرب المسؤولين عن شؤون البيئة تضم رؤساء وكالات الشؤون البيئية الوطنية، والوكالات العربية المختصة، وممثلين عن منظمات غير حكومية وهيئات من القطاع الخاص؛ وعن منظمات إقليمية والإسكوا وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة/المكتب الإقليمي لغرب آسيا[15]. والجدير الذكر هنا أن الدول العربية أكدت على أن الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة ليس غاية بحد ذاته؛ بل هو وسيلة لتنفيذ ما جرى الإتفاق عليه في مؤتمر ريو+20[16].

أما على المستويات الوطنية فمنذ انعقاد قمة الأرض 1992م أكد جدول أعمال القرن 21 الناجم عنها على أنه "**ينبغي على كل بلد أن يسعى إلى تحديد الفجوات في مجال المهارات والقدرات والطاقات المؤسسية والمتطلبات التكنولوجية والعلمية والإحتياجات من الموارد اللازمة لتعزيز المعرفة والإدارة البيئية من أجل تكامل البيئة والتنمية**"[17]، وقد أثير نقاش واسع حول أن تنوع السياقات يجعل أي مخططات أولية للإطار المؤسسي غير مستصوبة وغير ممكنة، ففي معظم البلدان النامية لا يزال تنسيق وضع السياسات وتنفيذها فيما بين الوكالات ذات الصلة يشكل تحدياً، وقد أفاد معظم البلدان بوجود مجالس وطنية نشطة للتنمية المستدامة تشارك فيها المجموعات الرئيسية والجهات المعنية الأخرى، وأفادت البلدان التي ليس بها مجالس وطنية للتنمية المستدامة بوجود عدة آليات تنسيق مشتركة بين الوزارات[18].

وفي البلدان العربية _على المستويات الوطنية_خضعت الترتيبات المؤسسية الخاصة بالإدارة البيئية لتغيرات هيكلية دورية منذ السبعينات يوم كان معظم التركيز على حماية البيئة ولا يزال هذا هو واقع بعض البلدان العربية في معظم الحالات،ما يدل على أن مسؤوليات السلطات البيئية باتت أوسع نطاقاً. وقد آثرت غالبية حكومات بلدان المنطقة في البداية إنشاء لجان ومجالس بيئية بدلاً من تخصيص وزارات للبيئة، وفي الكثير من الأحيان شملت هذه اللجان والمجالس قطاعات عديدة وركزت على قضايا متنوعة من نوعية المياه إلى الحفاظ على الحياة البرية؛ وحتى فترة التسعينات كانت وزارة الصحة تتبوء موقعاً بارزاً في الكثير من المجالس واللجان المشتركة بين الوزارات.وعززت قمة الأرض عام 1992م ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة 2002 التوجه نحو تعزيز مكانة السلطات البيئية وغالباً من خلال استحداث وزارات دولة ووزارات متخصصة للبيئة، وفي كثير من الحالات أنيطت المسؤولية عن القضايا البيئية بوزارات مثل وزارة التخطيط المدني والتنمية المدنية والمياه والموارد الطبيعية، ومع اتساع الإعتراف بمفهوم التنمية المستدامة مؤخراً برز في بعض البلدان العربية توجه نحو المزج بين البيئة والتنمية المستدامة أو قضايا أساسية أخرى مثل تغير المناخ؛ لكن المسؤوليات الإضافية التي ترتبت عن هذا الإتجاه بقيت محدودة[19].

وقد أظهر هذا الإستعراض الذي أجرته الإسكوا عام 2003 أن جهود تقوية المؤسسات والترتيبات المؤسسية للحكم بحيث يستوفي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة في المنطقة العربية يجب أن ترتكز على **الإرتقاء بالتنسيق ما بين الوزارات وتحويل استشارة الرأي العام إلى ترتيب مؤسسي**؛ وتسهيل عمليات الحكم التي تستوفي متطلبات تحقيق التنمية المستدامة **وتعزيز قدرات المؤسسات**، وفي هذا السياق تضَمن الإستعراض أربع توصيات:[20]

- إنشاء مجلس أعلى للتنمية المستدامة في كل بلد ليكون منتدى مشتركاً بين الوزارات؛

- إنشاء لجنة وطنية للتنمية المستدامة لتكون منتدى للجهات المعنية غير الحكومية ؛
- تعيين مستشار لشؤون التنمية المستدامة تابع لرئيس الوزراء؛
- تعزيز الهيئات الوطنية المسؤولة عن البيئة في كل بلد.

ثالثاً: الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة بالجزائر 2000-2016

في منتصف كانون الأول/ ديسمبر 2003 عقدت في الجزائر العاصمة مبادرة خاصة ببناء القدرات على مؤتمر الشراكات المعني بالمبادرة البيئية للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا* (NEPAD) وقد رحب المشاركون في هذا المؤتمر بالانتهاء من مبادرة بناء القدرات من أجل التنفيذ الفعال لخطة العمل المعنية بالمبادرة البيئية التابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا. وهي خطة ترمي إلى الارتقاء بالقدرات البشرية والمؤسسية لدى البلدان من أجل التصدي الفعال للتحديات البيئية العالمية. وتشمل هذه المبادرة:[21]

أ) تطوير نهج شراكة من أجل تنفيذ خطة العمل؛

ب) إعداد خطط عمل بيئية دون إقليمية تابعة للشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا؛

ج) تعزيز قدرات البلدان الأفريقية على تنفيذ الاتفاقات البيئية العالمية والإقليمية ذات الصلة بخطة العمل؛

د) تطوير وتنفيذ استراتيجية تدريب شاملة لتنفيذ خطة العمل؛

هـ) تحديد وتعزيز مراكز الامتياز الأفريقية والشبكات المتخصصة.

وعلى غرار غيرها من الدول العربية والأفريقية عكفت الجزائر خصوصاً منذ أن انضمت إلى الآلية الإفريقية للتقييم من قبل النظراء على تحسين نوعية **الحكامة** على جميع المستويات السياسية والمؤسساتية والاقتصادية والاجتماعية[22]. وضمن هذا السياق أنشأت الجزائر العديد من المؤسسات والهيئات الأجهزة الحكومية الهادفة إلى تحقيق الإستدامة بأبعادها المختلفة.

1) الهيئات الحكومية المعنية بالبيئة والتنمية المستدامة في الجزائر

استجابة للإعلان الختامي لمؤتمر الأمم المتحدة حول البيئة المنعقد بستوكهولم 1972 استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة سنة 1974، وكانت أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، وقد جهزت اللجنة الوطنية لحماية البيئة بكتابة دائمة تتكون من عدة أقسام متخصصة، وتميزت تركيبة اللجنة بالطابع الوزاري المشترك، إذ تتولى الإتصال بين الوزارات المعنية بالأمر، وتسهر على نشر الأخبار وتطوير حركة التنشيط المتخذة في الميدان، كما تتولى تأمين تنسيق عملية تحضير الإجراءات والبرامج ذات الطابع الوزاري المشترك،ولم يصدر المرسوم المنظم لصلاحياتها إلا بعد سنة واحدة من إنشائها، وقد تم إنهاء مهام اللجنة الوطنيةللبيئة بسنتين بعد تنظيم الكتابة الدائمة للجنة الوطنية للبيئة دون أن تضع برنامجاً أو مخططاً وطنياً لتحديد كيفية التدخل لحماية البيئة. وبعدها اضطلعت وزارة الري واستصلاح الأراضي بدل اللجنة الوطنية للبيئة بمهمة حماية البيئة ولم يتبع مرسوم إنشاء هذه الوزارة أي نص يوضح صلاحياتها البيئية في المحافظة على البيئة، وبدورها لم تعمر كتابة الدولة للغابات والتشجير إلا سنة واحدة مما يؤكد مرة أخرى عدم وضوح مهمة حماية البيئة التي كانت تتقاذفها مختلف الهياكل المركزية. وخلال التعديل الحكومي لسنة 1980م أعيد تنظيم كتابة الدولة للغابات والتشجير بكتابة الدولة للغابات واستصلاح الأراضي مع احتفاظها بنفس الصلاحيات التي منحت لكتابة الدولة للغابات والتشجير. وعلى إثر التعديل الحكومي لسنة 1984م اضطلعت بالملف البيئي وزارة الري والغابات، وهي الوزارة التي عرفت نوعاً من الإستقرار استمر إلى غاية 1988م، إذ بعدها ألحقت مهمة حماية البيئة هذه المرة بوزارة البحث والتكنولوجيا، وأوكلت مهمة حماية البيئة إلى الوزير المنتدب للبحث والتكنولوجيا وكان المبرر آنذاك هو الطابع العلمي والتقني لمواضيع البيئة. وبعدها أعيد نقل مهمة حماية البيئة مرة أخرى إلى وزارة التربية الوطنية وبعد أقل من سنتين أعيد إلحاق مهام حماية البيئة بمصالح وزارة الداخلية باعتبار تواجدها على المستوى المركزي والعمق المحلي. وفي 1996م تم استحداث كتابة الدولة للبيئة ونجم عنها اعتماد مخطط وطني للبيئة 1996م، واستحداث مفتشيات البيئة على المستوى المحلي، وأدمجت القضايا البيئية في مطلع

الألفية بوزارة الأشغال العمومية وتهيئة الإقليم غير أن الأمر لم يستمر إلا بضعة أشهر، لتبرهن السلطات المركزية من جديد عجزها عن تصور حل مناسب لاستقرار قطاع البيئة، ولأول مرة خصت لأول مرة مهمة حماية البيئة إلى وزارة خاصة وهي وزارة تهيئة الإقليم والبيئة[23].

أ) **وزارة البيئة وتهيئة الإقليم**: منذ 2001 تم استحداث وزارة جديدة للبيئة وتهيئة الإقليم وقد صنفت إحدى الدراسات هذه الوزارة في خانة الوزارات المدمجة حيث الوزارة بالإضافة للقضايا البيئية تكون مسؤولة أيضاً عن مجالات أخرى متصلة بالسياسات الحكومية[24]، وبحسب النصوص القانونية فإن من أهم صلاحيات ومسؤوليات الوزارة نجد:[25]

- ضمن سياق السياسة العامة للحكومة تقترح عناصر السياسة الوطنية في ميادين تهيئة الإقليم والبيئة
- إعداد الإستراتيجيات الوطنية لتهيئة الإقليم والبيئة واقتراحها وتنفيذها؛
- التخطيط ووضع أدوات التحكم في تطور المدن وكذا التوزيع المتوازن للنشاطات والتجهيزات والسكان
- تطوير جميع الهياكل الأساسية والطاقات الوطنية وتثمينها الأمثل وكذا الحفاظ على الفضاءات الحساسة والهشة وترقيتها: الساحل والجبال والسهوب والجنوب والمناطق الحدودية؛
- الممارسة القاعلة للسلطة العمومية في ميادين البيئة والتهيئة العمرانية ؛
- إعداد النصوص التشريعية والتنظيمية المتعلقة بالبيئة وتهيئة الإقليم واقتراحها؛
- يكلف وزير التهيئة العمرانية والبيئة في ميدان تهيئة الإقليم بالمبادرة بالأدوات المؤسساتية والنوعية وكذا الإجراءات والهياكل التي تكرس تنفيذ السياسة الوطنية لتهيئة الإقليم وتصورها واقتراحها؛
- يكلف وزير التهيئة العمرانية والبيئة في ميدان البيئة بما يأتي:
  - يتولى رصد حالة البيئة ومراقبتها؛
  - يبادر بالقوانين والتدابير الخاصة بالحماية والوقاية من كل أشكال التلوث وتدهور البيئة والإضرار بالصحة العمومية وبإطار المعيشة ويتصور ذلك ويقترحه بالإتصال مع القطاعات المعنية ويتخذ التدابير التحفظية الملائمة؛
  - يبادر بقواعد وتدابير حماية الموارد الطبيعية والبيولوجية والوراثية والأنظمة البيئية وتنميتها والحفاظ عليها ويقترحها بالإتصال مع القطاعات المعنية،ويتخذ بهذه الصفة التدابير التحفظية الضرورية؛
  - يقترح الأدوات الرامية إلى تشجيع كل التدابير الكفيلة بحماية البيئة وردع كل الممارسات التي لا تضمن تنمية مستدامة؛
  - ينهض بتنمية التكنولوجيات البيولوجية؛
  - يتصور إستراتيجيات ومخططات العمل المتعلقة بالمسائل الشاملة للبيئة ولاسيما التغيرات المناخية وحماية التنوع البيئي وطبقة الأوزون والتأثير على البيئة،وينفذ ذلك بالإتصال مع القطاعات المعنية؛
  - يتصور أنظمة وشبكات الرصد والمراقبة وكذا مخابر التحليل الخاصة بالبيئة ويقترحها ويضعها؛
  - يتصور كل الأعمال التي ترمي إلى تنمية الإقتصاد البيئي ويبادر بها من خلال ترقية النشاطات المرتبطة بحماية البيئة؛
  - يبادر بالبرامج ويطور أعمال التوعية والتعبئة والتربية والإعلام في مجال البيئة بالإتصال مع القطاعات والشركاء المعنيين ويشجع إنشاء جمعيات حماية البيئة ويدعم أعمالها؛

وتتكون الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة تحت سلطة الوزير من:[26]

a) الأمين العام: ويساعده مديراً(2) دراسات؛
b) رئيس الديوان: ويساعده ثمانية(8) مكلفين بالدراسات والتلخيص .
c) المفتشية العامة: والتي يحدد تنظيمها وعملها بنص خاص.

d) هياكل أخرى وهي كالتالي:

- ❖ المديرية العامة للبيئة التنمية المستدامة؛
- ❖ المديرية العامة لتهيئة وجاذبية الإقليم ؛
- ❖ مديرية التخطيط والإحصائيات ؛
- ❖ مديرية التنظيم والشؤون القانونية ؛
- ❖ مديرية التعاون؛
- ❖ مديرية الإتصال والإعلام الآلي؛
- ❖ مديرية الموارد البشرية والتكوين؛
- ❖ مديرية الإدارة والوسائل.

ب)السلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة: وتتكون هذه السلطة الوطنية المعينة من لجنة تدعى في صلب النص"لجنة السلطة الوطنية المعينة" توضع تحت وصاية الوزير المكلف بالبيئة، وهي سلطة معينة في سياق مصادقة الجزائر على إتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ 1993،وكذا التصديق على بروتوكول كيوتو 2004م، وتتولى لجنة السلطة الوطنية المعينة المهام التالية:[27]

- تحديد معايير الموافقة على المشاريع الموضوعة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة وذلك بتشجيع الإستثمار من أجل التنمية المستدامة ؛
- ضمان نشر معلومات حول المعايير المؤهلة لمشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة ومسار تنمية المشروع؛
- مراقبة مسار الموافقة على مشاريع ميكانيزمات التنمية النظيفة ؛
- حساب كل تقليص من الغازات ذات الإحتباس الحراري في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة
- تقييم المشاريع المؤهلة لميكانيزمات التنمية النظيفة؛
- متابعة المشاريع التي تخضع لميكانيزمات التنمية النظيفة إلى غاية الإنتهاء المحتمل ويرأس السلطة الوطنية المعينة بالإشتراك كل من ممثل وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية وممثل الوزير المكلف بالبيئة، وهي تتشكل كما يأتي:
  - ❖ ممثل عن وزير الدولة وزير الداخلية والجماعات المحلية ؛
  - ❖ ممثل عن وزير الدولة وزير الشؤون الخارجية؛
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالمالية
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالطاقة والمناجم
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالبيئة
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالنقل
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالغابات
  - ❖ ممثل عن الوزير المكلف بالتعليم العالي والبحث العلمي؛
  - ❖ ممثل عن وكالة تطوير الطاقة وترشيد استعمالها؛
  - ❖ ممثل عن الوكالة الوطنية للتغيرات المناخية .

وجدير بالذكر أن أعضاء هذه اللجنة الوطنية يعينون لمدة (03) سنوات قابلة للتجديد.

2) المجالس المعنية بالتنمية المستدامة في الجزائر

منذ انعقاد قمة الأرض 1992م أنشأ ما يربو على 70 بلداً مجالس وطنية للتنمية المستدامة أو هياكل مشابهة لها، ويتباين طابع وتكوين وهيكل وأغراض المجالس الوطنية للتنمية المستدامة بشكل ملحوظ من بلد إلى آخر ومن منطقة إلى أخرى ويتفاوت تأثيرها على وضع السياسات وإعداد الإستراتيجيات الوطنية للتنمية المستدامة،وعلاوة على ذلك فإن هذه المجالس لازالت غير موجودة في العديد من البلدان[28].وفي الجزائر تم استحداث مجموعة من المجالس في هذا السياق سنحاول أن نذكر بعضها:

أ) **المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة**[29]: وهو مجلس يتضمن لجنتين دائمتين مزودتين بأمانة تقنية دائمة تتولاها مصالح الوزارة المكلفة بالبيئة وهما:

a) **اللجنة القانونية والإقتصادية** وتكلف بما يأتي :

- تقوم بدراسات مستقبلية من أجل تحديد الأهداف البيئية وأهداف التنمية المستدامة ؛
- تحلل السياسات القطاعية وانسجامها مع الأولويات البيئية وتوضح إستراتيجيات حماية البيئة؛
- تقترح وسائل قياسية إقتصادية ومالية والتي تسمح بحماية أفضل للبيئة.

وتتكون هذه اللجنة القانونية والاقتصادية من 24 عضو يختارون من بين موظفي الإدارات المركزية وفروعها وممثلي الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة والجامعيين والخبراء والباحثين المختصين حسب النسب الآتية:

- خمسة (5) من الإدارة المركزية ؛ ثلاثة (3) من الإدارة اللامركزية ؛ خمسة (5) جامعيين؛ أربعة (4) خبراء؛ أربعة (4) باحثين؛
- ثلاثة (3) من الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة.

b) لجنة النشاطات المتعددة القطاعات؛ وتكلف بما يأتي:

- تشجع البحث الأساسي والتطبيقي التعلق بالتقنولوجيات النظيفة ووسائل تنفيذها؛
- تقترح برامج متعددة القطاعات للتسيير الدائم للموارد الطبيعية؛
- تشجع استعمال الطاقات المتجددة بكل الوسائل؛
- تعد وتقترح إستراتيجية تخطيط مندمجة للمؤسسات الإنسانية .

وتتكون لجنة النشاطات متعددة القطاعات من 24 عضو يختارون من بين موظفي الإدارات المركزية وفرعها وممثلي الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة والجامعيين والباحثين والخبراء الآخرين والمختصين أساساً في مجال البيئة حسب النسب الآتية :

- خمسة (5) من الإدارة المركزية ؛ ثلاثة (3) من الإدارة اللامركزية ؛ خمسة (5) جامعيين؛ ثلاثة (3) خبراء؛ أربعة (4) باحثين؛
- أربعة (4) من الجمعيات التي تنشط في مجال البيئة .

وجدير بالذكر أن كل لجنة تنتخب رئيساً ومقرراً من بين أعضائها ثلاث(3) سنوات قابلة للتجديد، وتحدد فترة أعضاء اللجان بثلاث(3) سنوات أيضاً.

ويتضح مما سبق أن أهم ما يميز المجلس هو وجود هيئات المجتمع المدني وأن المهمة الرئيسية لهذا المجلس هي تحديد التوجهات الإستراتيجية الكبرى للتنمية المستدامة والقيام بوضع التقارير السنوية للاطلاع على الوضعية الحالية والمستقبلية للبيئة في الجزائر.

ب) **المجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية**: وهو جهاز استشاري مكلف من قبل الدولة بإبداء آراء وتوصيات في كل الجوانب المرتبطة بالتنمية الفلاحية والريفية والتغذية الزراعية،ويشكل فضاء للحوار والتشاور الإجتماعي، ويتشكل هذا الخصوص من:[30]

- ممثلين عن القطاعات الوزارية ذات الصلة بالفلاحة والتنمية الريفية ؛
- ممثلين عن الهيئات والتنظيمات المهنية والنقابية؛

- خبراء وباحثين مختصين في المجالات ذات الصلة بالقطاع الفلاحي؛

يوضع هذا المجلس تحت وصاية الحكومة، وتحدد كيفيات تشكيل هذا المجلس ومهامه وتنظيمه وسيره عن طريق التنظيم .

ج) **المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة** وقد تم إنشاؤه منذ 2001 في سياق القانون 01_20 المتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، وهو يضطلع بحسب نفس القانون بالمهام الآتية:[31]

- إقتراح التقييم والتحديث الدوري على المخطط الوطني لتهيئة الإقليم؛
- المساهمة في إعداد المخططات التوجيهية الوطنية والجهوية؛
- يقدم تقريراً سنوياً عن تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة الإقليم أمام غرفتي البرلمان؛

تحدد تشكيلة المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة ومهامه وكيفيات سيره عن طريق التنظيم.

د) **المجلس الاقتصادي والاجتماعي**:برزت هذه المؤسسة الإستشارية للوجود سنة 1968م وسرعان ما انحلت غداة انتخابات أو مجلس شعبي وطني في الجزائر1987م ظناً من المسؤولين الجزائريين آنذاك أن وجود هذا الأخير يغنيهم عن الحاجة إلى مجلس إقتصادي واجتماعي، وفي سنة 1994 وفي ظروف اقتصادية وسياسية خاصة أبدت السلطات العمومية توجهاً نحو وضع جهاز استشاري يكون فضاء للحوار المجتمعي وسنداً للجهاز التنفيذي من خلال آرائه واستشارته التي يمكن أن يبديها[32]، هاتين التجربتين لظهور المجلس الإقتصادي والإجتماعي بالجزائر يوحدهما أنهما تمتا في الحالتين أثناء فترة غياب المؤسسات التشريعية المنتخبة، فقد بادر الرئيس هواري بومدين بتكوين المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي في فترة تعليق العمل بالدستور وغياب المجلس التشريعي نفس ما قام به الرئيس علي كافي رئيس المجلس الأعلى للدولة في أكتوبر1993م[33].

وأهمية المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي تنبع من كونه عبارة عن مؤسسة إستشارية مهمتها الأساسية تكمن في تمثيلها الموسع لمختلف الشرائح الإجتماعية المهنية (**socioprofessionnelle**) وفي التشاور وضمان ديمومة الحوار الإجتماعي والاقتصادي ولتدعيم الديمقراطية، ويكمن دوره الأساسي في تنوير السياسات العمومية في كل مسالة عالقة بالنمو الإقتصادي والاجتماعي من خلال توصيات تأتي بعد الإخطار أو الإخطار الذاتي، ومن مهامه ثلاث أهداف أساسية:[34]

- ضمان الحوار واستمرار التشاور الإجتماعي بين مختلف الشركاء الإجتماعيين والاقتصاديين مع البحث عن توافق (**consensus**) أثناء إعداد إقتراحات ذات المصلحة العامة ؛
- تقويم ودراسة المسائل ذات المصلحة الوطنية المتعلقة بالنمو الإقتصادي والاجتماعي خاصة من خلال إخطارات المجلس من طرف السلطات العمومية (الرئاسة أو الحكومة) كما يمكن له القيام بإخطار ذاتي على أي مسألة تدخل في نطاق صلاحياته.
- إعطاء آراء وتقديم توصيات واقتراحات للسلطات العمومية، كما أن كل آرائه وتقاريره ودراساته تسلم إلى كل من رئيس الجمهورية ورئيس الحكومة وتنشر في الجريدة الرسمية.

ويحتوي المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي على 180عضو ممثلين ومؤهلين في الميادين الإقتصادية والاجتماعية والثقافية،يتوزعون على09 أفواج اجتماعية ومهنية بالطريقة التالية: فوج الشخصيات المؤهلة، فوج نقابات العمال، فوج المؤسسات العمومية، فوج الجالية الجزائرية بالمهجر، فوج الجماعات المحلية، فوج الإدارة المركزية، فوج الخواص، فوج الفلاحة ، وفوج الجمعيات.

ويخضع نشاط المجلس لمبدأين أساسيين وهما:[35]

- مبدأ الإنتخاب للوصول إلى وظائف القيادة بالمجلس؛
- ومبدأ التصويت للمصادقة على مختلف أعماله.

وللمجلس أمانة إدارية وتقنية تسهر على تسييره الحسن، كما له عدة أجهزة تتكون من: الرئيس؛ المكتب؛ اللجان؛ الجمعية العامة. أما أعضائه المائة والثمانون عدا اعضاء المكتب فهم بتوزعون على خمسة لجان دائمة يبلغ عدد أعضائها ما بين 20 و35 فرداً كما للمكتب الصلاحية في إنشاء لجان خاصة أو مختلطة.

المحور الثالث:دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة في الجزائر

نظرا للأهمية البالغة التي تحتلها هذه المؤسسات في اقتصاديات الدول فإن دورها يظهر بشكل جلي وواضح و أساسي و يمكن حصر هذا الدور في النقاط التالية :

أولا:دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاقتصادي.

إن هذه المؤسسات تلعب دورا أساسيا في توزيع الصناعات الجديدة على مختلف المدن الصغيرة والأرياف والتجمعات السكانية النائية في الجزائر، وهذا يعطيها فرصة أكبر لاستخدام الموارد المحلية وتثمينها، وتلبية حاجيات الأسواق المحدودة المتواجدة في هذه المناطق، وفي نفس الوقت لا تشكل أي عبء إضافي على هذه المناطق من حيث الضغط والازدحام على المرافق العامة الموجودة ولا تشكل أي مصدر لإزعاج السكان من حيث التلوث وغيره مقرنتا بمخلفات المصانع الكبيرة المتواجدة داخل محيط المدن في الجزائر وكل الدول التي تعتمد عليها، وتشكل المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة إحدى مصادر الدخل بالنسبة لمستحدثيها ومستخدميهم في الجزائر فبالإضافة إلي كونها تعد مصدرا إضافيا لتنمية العائد المالي للدولة من خلال الاقتطاعات والضرائب المختلفة 1 فهي تعطي الفرصة للاستفادة من تحول الاقتصاد الغير رسمي في الجزائر إلي اقتصاد رسمي وخاصة في الاقتصاديات المحلية التي تقع ضمن الحدود، كما أن هذه المؤسسات تشكل حلقة وصل في النسيج الاقتصادي الجزائري من خلال مجمل العلاقات التي تربطها بباقي المؤسسات المحيطة والمتفاعلة معها والتي تشترك في استخدام ذات المدخلات، إن هذه المؤسسات تجنب الاقتصاد الوطني الخسائر المفاجئة حيث تكون درجة المخاطرة محسوبة ومحدودة، حيث إن طبيعة هذه المؤسسات تعطيها القدرة على مقاومة فترات الاضطرابات الاقتصادية أحسن من المؤسسات الكبيرة والسبب في ذلك يرجع لاختيارها الاستثمار في القطاعات الديناميكية والقطاعات ذات الاستثمار المالي الأقل، وبذلك تكون أقل تأثرا بالأزمات المالية حيث إن هذه القطاعات تتلاءم وفترات الركود الاقتصادي الذي يتسم بقلة رؤوس الأموال اللازمة لإقامة الاستثمارات حيث تتميز هذه المؤسسات بالقدرة على التكيف مع الظروف الاقتصادية المختلفة ففي حالة زيادة الطلب فإنها تمتلك القدرة على زيادة معدلات الاستثمار، أما في حالة الركود الاقتصادي فإنها تمتلك القدرة والمرونة العالية على تخفيض الإنتاج والتأقلم مع الظروف السائدة.

إن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تستخدم فنون إنتاج بسيطة ونمط تقني ملائم لظروف الجزائر وظروف البلدان النامية فالتقنيات المستخدمة في هذه المؤسسات كثيفة العمل وغير مكلفة للعملة الصعبة مقارنة بالتقنيات المتطورة كثيفة رأس المال حتى أن الخدمات المرتبطة بهذه التقنيات متوفرة محليا ولا تتطلب مهارات عالية وبذلك تنخفض تكلفة إعداد وتدريب العمال، إن استخدام التقنيات البسيطة أكثر نجاعة وأكثر مردودية بالنسبة للدول النامية من حيث التكلفة والتدريب والتحكم والصيانة وحتى الإنتاجية وبالرغم من أن هذه التقنيات عرضة للتغيرات مع عملية التقدم التكنولوجي إلا أن المهم بالنسبة للمسئولين عن وضع السياسات

الاقتصادية والمخططين هو الحصول على التكنولوجيات الملائمة لظروف بلدانهم وغير مكلفة وذات إنتاجية عالية حتى وإن لم تكن جديدة.

تعتبر مصدر للأفكار الجديدة والابتكارات الحديثة1 ، حيث تقوم بإنتاج السلع والخدمات المبتكرة ويمثل الإبداع جانب من إدارة هذه المؤسسات والملاحظ أن كثيرا من السلع والخدمات ظهرت وتبلورت وأنتجت داخل هذه المؤسسات وهذا يرجع إلى معرفتها لاحتياجات عملائها بدقة ومحاولة تقديم الجديد ومواكبة التجديد، ولقد أكدت التجربة العملية في بعض البلدان خاصة الولايات المتحدة الأمريكية أن المؤسسات الصغيرة

تساهم بشكل فعال في النمو الاقتصادي من خلال تبنيها وتشجيعها للاختراعات حيث أنها تمثل98%من تكاليف البحث والتطوير، وبالتالي يظهر دورها جليا في التنمية والتطور الاقتصادي.

ثانيا: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب الاجتماعي:

إن الأهمية الاجتماعية التي اكتسبتها المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة من خلال مساهمتها في الارتقاء بمعدلات التنمية الاجتماعية في الجزائر لا تقل أهمية على الدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في تحقيق التنمية الاقتصادية فنجد أن هذه المؤسسات تلعب دورا كبيرا في احتواء مشاكل المجتمع مثل البطالة والتهميش والفراغ وما يترتب عليه من آفات اجتماعية، وهذا من خلال استحداث فرص عمل جديدة، وهذا يتم إما بصورة مباشرة بالنسبة لمستحدثي المؤسسات أو بصورة غير مباشرة عن طريق استخدامهم لأشخاص آخرين مما يؤمن لأفراد المجتمع الاستقرار النفسي والمادي، بالإضافة إلي إعادة إدماج المسرحين من مناصب عملهم جراء إفلاس بعض المؤسسات العمومية أو بفعل تقليص حجم العمالة فيها جراء إعادة الهيكلة أو الخوصصة وهو ما يدعم إمكانية تعويض بعض الأنشطة المفقودة، كما أن معظم الدراسات تشير إلي أن هذه المؤسسات الداخلة والداعمة للعناقيد الصناعية لها أثار قوية على الفقر، فالعناقيد الصناعية في الغالب عبارة عن مؤسسات متوسطة وصغيرة ومصغرة وهي تتسم بالإنتاج كثف العمالة لذا فان أغلب العناقيد الصناعية في الدول النامية عامة تركز على هذا النوع من المؤسسات والصناعات كثيفة العمالة مثل :صناعات الأحذية والأثاث، ومراحل تصنيع الغذاء ومنتجات المعادن[36].

وتعمل هذه المؤسسات على تدريب العاملين وتأهيلهم بوظائف أحسن مستقبلا حيث أنها تسمح للعمال بالقيام بمهام متعددة وفي فترات زمنية قصيرة حتى تكبر وتتنوع المهام والمسئوليات التي يقومون بها وبذلك تتسع مداركهم ومعارفهم وتزداد خبراتهم حتى يكونوا في موقع اتخاذ القرارات الهامة وهذا ما سيظهر ويعزز طاقاتهم وقدراتهم الفعالة، إضافة إلى ذلك تعطي هذه المؤسسات الفرصة للمنظمين الجدد للدخول للأسواق والظهور وهذا يعطي فرصة أكبر لبروز أفكار متطورة وابتكارات جديدة مما يساهم بشكل كبير في عملية التنمية. كما تستطيع هذه المؤسسات أن تقدم توازنا اقتصاديا واجتماعيا أكثر وضوحا وأكثر اتزانا، وذلك بسبب قدرتها العالية على الانتشار الجغرافي والتوسع داخل المجتمعات في أطراف المدن والقرى، على عكس المشروعات الكبيرة التيغالبً ا ما تتمركز في المدن الكبيرة، ذلك أن انتشارها في المناطق الريفية والبلدان الصغيرة من شأنه أن يساعد على خلق فرص ومعارف ومهارات لأفراد المجتمع المحلي الذي تقيم فيه ورفع مستوى المعيشة بشكل عام، فإن المشروع الصغير يتيح فرصة اجتماعية جيدة لم تكن موجودة من قبل بالنسبة لكثير من الأفراد والمجموعات ذات الدخل المنخفض والأقليات، كما أن وجود هذه المؤسسات في المناطق النائية يساهم في تلبية طلبات المستهلكين من ذوي الدخل المنخفض من السلع والخدمات البسيطة ومنخفضة التكلفة، وتلعب المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة دورًا هامًا كذلك في تقليل مخاطر وعواقب الهجرة من المناطق الأقل نمًوا إلى المناطق الأكثر نمًوا في الدولة نفسها، بل إن هذه المؤسسات ربما تعتبر أداة فعالة في تحقيق نوع من الهجرة العكسية الهادفة إلى تحقيق التنمية المتوازنة، تعتبر هذه المؤسسات عامل مساعد للاستقرار الاجتماعي والسياسي إذ تمنح فرصة لأفراد الفئات التي تعيش على هامش المجتمع لتصبح قوى فاعلة عبر إقامة وتأسيس المشاريع الصغيرة وبالتالي تمكين فئات عديدة تمتلك الأفكار الاستثمارية الجيدة ولكنها لا تملك القدرة المالية والإدارية على تحويل هذه الأفكار إلى مشاريع واقعية حيث تخلق مجتمعات إنتاجية جديدة في مناطق نائية .

إن ميزة إنشاء هذا النوع من المؤسسات في الجزائر يعطي الفرصة للمجتمع لتعميق فكر وثقافة العمل والاعتماد على النفس واكتشاف وتنمية القدرات والمواهب[37] الفردية والجماعية وتشجع وتساعد على التطور المهني الايجابي للحرف والمهن المهمة التي تعمل على تطويرها من خلال الآباء الأكثر خبرة وعلما وثقافة.

ثالثا: دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة في تحقيق التنمية المحلية المستدامة من الجانب البيئي والتكنولوجي.

بعدما كان دور المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة يقتصر على تحقيق متطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية أصبح وفي ظل متطلبات تحقيق التنمية المستدامة الشاملة والمتوازنة يعمل على خلق توليفة اقتصادية اجتماعية بيئية تكنولوجية تحقيق من خلالها التنمية المستدامة، حيث نجد

وبالإضافة إلي الأدوار والأهمية السابقة التي تحدثنا عنها سابقا وعن القيمة المضافة التي أضافتها هذه المؤسسات على مستوى التنمية المحلية المستدامة في الجزائر أن المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة أصبحت تحتل أهمية كبيرة وتلعب دور جد محوري في المساهمة في رفع الوعي البيئي للمجتمع الجزائري من خلال احتواء برامج تدريبية تقوم بتدريب العمال على المسؤوليات البيئية لكون الميزة التي تميز هذه المؤسسات تجعل مهمتها في مصادقة البيئة أمر غير معقد حيث أن بساطة تركيبها تجعل عملية جمع وتدوير القمامات والمخلفات والنفايات أمر سهل مقارنتا بالمؤسسات الكبيرة هذا من ناحية ومن ناحية أخري فان المؤسسات المتوسطة والصغيرة والمصغرة تهدف إلي نشر المفاهيم الإدارية والقيم الصناعية الحديثة مثل : إدارة الوقت، الجودة العالية، الإبداع والابتكار، الكفاءة، الفعالية بسبب إمكانية التواصل بين أعضاءها وسهولة تداول المعلومات والأفكار وهذا ما يجعلها محطة الإبداع والابتكار[38] كما أن هذه المؤسسات تعتبر أحد أهم آليات التطور التكنولوجي، من حيث قدرتها الفائقة على تطوير وتحديث عمليات الإنتاج بما يخدم المتطلبات الاقتصادية والبيئية في نفس الوقت بشكل أسرع وبتكلفة أقل كثيرا عن الشركات الضخمة ذات الاستثمارات العالية، كما تساهم المؤسسات الصغيرة في تنشيط استخدام الخامات المحلية بشكل رشيد وعقلاني وإعادة استخدام الكثير من بواقي عمليات الإنتاج وفاقد التشغيل وهذا مما يعطي الفرصة لتقليل معدلات النفايات والبقايا التي تؤثر على المحيط، وتساهم أيضًا في تطوير استخدام التكنولوجيات المحلية ورفع مستواها عبر الاحتكاك بالأسواق الخارجية وقوانين الجودة، وتحافظ بذلك على الهوية المحلية في تنشيط ودعم الصناعات والمؤسسات ذات الطبيعة المرتبطة بالبيئة المحلية.

الخاتمة:

تلعب المؤسساتالصغيرة والمتوسطة دوراً مهماً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معظم دول العالم، وذلك لدورها الفعال في تشغيل العمالة، حيث توفر المشاريعالصغيرة والمتوسطة فرص عمل واسعة جدا نظراً لصغر رأس المال المستثمر للعامل ومن ثم المساهمة بفعالية في حل مشكلة البطالة وتعظيم الناتج، وكذلك إسهامها في ولادة مشاريع جديدة تدعم النمو الاقتصادي.

ومنذ مطلع الألفية الجديدة أصبحت التنمية المستدامة مطلبا أساسيا لتحقيق العدالة والإنصاف في توزيع مكاسب التنمية والثروات بين الأجيال المختلفة لشعوب في الجزائر لهذا لجأت إلي انتهاج طريق استعادة السلم والأمن وتدارك التأخر الموروث عن أزمة اقتصادية ومالية وأمنية؛ وبعث حركية الاستثمار والنمو من خلال الاعتماد على نهج الاستدامةسبيلاً لبلوغ الأهداف الاقتصادية والمجتمعية في الجزائر الجديدة.

ومن أجل تكريس هذا النهج الجديد واستجابة لنداءات القمم العالمية حول بناء الأطر المؤسسية اللازمة للتنمية المستدامة قامت الجزائر ببناء مجموعة من المؤسسات والأجهزة والهيئات الحكومية مع اختلاف مسمياتها (لجان-وكالات-مجالس...) والتي تعنى بإعداد السياسات والإستراتيجيات الهادفة إلى تعزيز تطبيق التنمية المستدامة على المستويات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وبعد أن استحدثت الجزائر اللجنة الوطنية للبيئة منذ 1974 باعتبارها أول جهاز إداري مركزي متخصص في حماية البيئة، ووزارة للبيئة وتهيئة الإقليم منذ 2001؛ قامت الجزائر أيضاً باستحداث مجموعة من المجالس المهتمة بالتنمية المستدامة أهما المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستدامة؛ والمجلس الأعلى للتنمية الفلاحية والريفية؛ و المجلس الوطني لتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة؛ والمجلس الاقتصادي والاجتماعي؛ كما استحدثت الدولة الجزائرية في سياق بناء قدراتها المؤسسية من أجل التنمية المستدامة مجموعة من الوكالات كالوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، ووكالتي ضبط المحروقات وتثمين موارد المحروقات.

وقد دعمت الجزائر هذا المسار بصك مجموعة من النصوص التشريعية الهادفة إلى الارتقاء بالاقتصاد الوطني والحفاظ على البيئة وتحقيق الإنصاف في سياق التنمية المستدامة.فسنَت نصوصاً عديدة للرفع من مكانة الاقتصاد الوطني منها القوانين المتعلقة بتطوير الاستثمار؛ وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والمحروقات؛ والتوجيه الفلاحي.

الإحالات و المراجع

[1]–سيد علي بلمحمدي،" المؤسسات الصغيرة و المتوسطة كأداة لتحقيق التنمية في ظل العولمة"رسالة ماجستير غير منشورة،جامعة البليدة، 2005، ص07

[2]–وزارة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، القانون التوجيهي لترقية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة ،ديسمبر 2001،ص07-08

[3]– د/جبار محفوظ " المؤسسات المصغرة و الصغيرة و المتوسطة و مشاكل تمويلها،" ص 421

[4]_ دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، ترجمة بهاء شاهين، القاهرة: الدار الدولية للإستثمارات الثقافية،1997م ص 12

[5]_محمد علاء عبد المنعم,مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض, مجلة السياسة الدولية,العدد 150 أكتوبر 2002م, المجلد 37 ص 254

[6]_اليونيسكو،التقرير العالمي لليونسكو 2005 من مجتمع المعلومات إلى مجتمعات المعرفة,منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم الثقافة,منشورات اليونسكو 2005 ص 150

[7]_ محمد علاء عبد المنعم, مستقبل التعاون الدولي في ضوء قمة الأرض, مرجع سابق ص 254

[8]_ عارف دليلة (وآخ), دراسات في التنمية العربية, مرجع سابق ص 239

*_ يعرف هذا التقرير أحياناً بتقرير برونتلاند Brundtland Report نسبة إلى رئيسة اللجنة العالمية للبيئة والتنمية التي قامت بإعداد هذا التقرير وهي غرو هارليم برونتلاند وهي رئيسة وزراء سابقة في النرويج، وتجدر الإشارة إلى أن هذا التقرير تم ترجمته إلى العربية ونشر في العدد 142 من مجلة عالم المعرفة التي يصدرها المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب في دولة الكويت.

9_اللجنة العالمية للبيئة والتنمية,مستقبلنا المشترك ترجمة محمد كامل عارف,سلسلة عالم المعرفة،142 الكويت:المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب,أكتوبر 1989م, ص 69

10_ دوجلاس موسشيث، مبادئ التنمية المستدامة، مرجع سابق ص 17

[11]_عثمان محمد غنيم وماجدة احمد أبو زنط، التنمية المستديمة:فلسفتها وأساليب تخطيطها وأدوات قياسها،دار صفا للنشر والتوزيع عمان 2007 ص39

[12]_ دوغلاس موسشيث , مبادئ التنمية المستدامة, مرجع سابق ص ص 73_ 74

[13]_الجمعية العامة للأمم المتحدة،اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،هدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه، تقرير الأمين العام، نيويورك آذار/مارس 2011م،الوثيقة: A/CONF.216/PC/7 متاح على الموقع:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N10/706/55/PDF/N1070655.pdf?OpenElement

[14]_الأمم المتحدة، تقرير مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، جوهانسبرغ، جنوب أفريقيا،26 آب/أغسطس-4 أيلول/سبتمبر 2002(منشورات الأمم المتحدة، رقم المبيع A.03.II.A.1 والتصويب)، الفصل الأول، القرار 2، مرجع سابق

[15]_اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا،المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة،قضايا السياسات العامة في منطقة الإسكوا،التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20في المنطقة العربية،بيروت أيار/مايو 2012،ص 35 إلى 37 رمز الوثيقة:E/ESCWA/27/4(Part II)متاح على الموقع:
http://www.escwa.un.org/about/gov/session26/editor/Download.asp?table_name=sess26_documents&field_name=ID&FileID=66

[16]_ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، قضايا السياسات العامة في منطقة الإسكوا، التحضيرات الجارية لمؤتمر ريو+20 في المنطقة العربية، بيروت أيار/مايو 2012،رمز الوثيقة:E/ESCWA/27/4(Part II) متاح على الموقع:
http://www.escwa.un.org/about/gov/session26/editor/Download.asp?table_name=sess26_documents&field_name=ID&FileID=66

[17]_ Report of the United Nations Conference on envirenment and development (Rio de Janeiro, 3-14 June 1992) A/CONF.151/26 (Vol. I) 12 August 1992 original: ENGLISH p461

[18]_الجمعية العامة للأمم المتحدة،اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة،تقرير تجميعي عن أفضل الممارسات والدروس المستفادة بشأن هدف مؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة ومواضيعه، مذكرة الأمانة العامة،نيويورك آذار/مارس2011م الوثيقة: A/CONF.216/PC/8 متاح على الرابط:
http://daccess-dds-ny.un.org/doc/UNDOC/GEN/N11/213/63/PDF/N1121363.pdf?OpenElement

[19]_اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الإستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية،الأمم المتحدة نيويورك 2011 ص 24 إلى 33 الوثيقة: E/ESCWA/SDPD/2011/5

[20]_ اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا، الإستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية، مرجع سابق ص 89

*_في تشرين الأول/أكتوبر2001 اعتمد رؤساء الدول الأفريقية الشراكة الجديدة لتنمية أفريقيا(NEPAD)، والتي التزم فيها هؤلاء القادة، "بأن تستند بلدانهم إلى رؤية مشتركة واقتناع ثابت ومشترك وبأن أمامهم واجباً ملحاً للقضاء المبرم على الفقر ولوضع بلدانهم فرادى وجماعات على طريق النمو والتنمية المستدامين، والمشاركة في نفس الوقت بنشاط في مجمل النشاط الاقتصادي العالمي.

[21]_ برنامج الأمم المتحدة للبيئة،الخطة الاستراتيجية الحكومية الدولية لبناء القدرات والدعم التقني:آراء حول الاحتياجات والثغرات، تقرير المدير التنفيذي الدورة الأولى نيويورك 25 حزيران/يونيه 2004 ص16 رمز الوثيقة UNEP/IEG/IGSP/1/3/Rev.1

[22]_الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، تقرير حول تنفيذ برنامج العمل الوطني في مجال الحكامة،مرجع سابق ص 06

[23]_وناس يحي، الآليات القانونية لحماية البيئة في الجزائر، رسالة دكتوراه في القانون العام كلية الحقوق جامعة أبي بكر بلقايد تلمسان، جويلية 2007م ص 12 إلى 16

[24]_اللجنة الإقتصادية والإجتماعية لغربي آسيا(الإسكوا)،الإستعراض الإقليمي لمؤسسات التنمية المستدامة في المنطقة العربية مرجع سابق ص 27

[25]_الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد64، مرسوم تنفيذي رقم 10-258 مؤرخ في13 ذي القعدة عام 1431هـ الموافق لـ 21 أكتوبر 2010م يحدد صلاحيات وزير التهيئة العمرانية والبيئة، ص ص 4_5

[26]_ لمزيد من التفصيل حول هذه الهياكل: الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد64، مرسوم تنفيذي رقم 10-259 مؤرخ في 13 ذي القعدة عام 1431هـ الموافق لـ21أكتوبر 2010م يتضمن تنظيم الإدارة المركزية لوزارة التهيئة العمرانية والبيئة. ص06 إلى 15

[27]_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد12، قرار وزاري مشترك مؤرخ في 03 محرم عام 1427هـ الموافق لـ 2 فبراير 2006م يتعلق بالسلطة الوطنية المعينة في إطار ميكانيزمات التنمية النظيفة، ص 34_35

[28]_ المجلس الإقتصادي والإجتماعي للأمم المتحدة، المعلومات والمؤسسات اللازمة لصنع القرار، مرجع سابق ص 08

[29]_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد84، مرسوم تنفيذي رقم 96-481 مؤرخ في 17 شعبان عام 1417هـ الموافق لـ28 ديسمبر 1996م يحدد تنظيم المجلس الأعلى للبيئة والتنمية المستديمة وعمله.

[30]_ الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية العدد 46، قانون رقم 08-16 مؤرخ في أول شعبان عام 1429 الموافق 03 غشت سنة 2008، يتضمن التوجيه الفلاحي .

[31]_الجريدة الرسمية العدد 77،قانون رقم 01-20 مؤرخ في27 رمضان 1422هـ الموافق لـ12 ديسمبر 2001م يتعلق بتهيئة الإقليم وتنميته المستدامة، ص 23

[32]_بن عباس كغوش سامية، المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بالجزائر من ترقية الحوار الإجتماعي والاقتصادي إلى تقويمات عقلانية حسب معايير دولية، على الرابط: http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/un/unpan025422.pdf

[33]_لتفصيل حول الأبعاد السياسية والمجتمعية للمجلس أنظر : عبد الناصر جابي،تقييم وطني لمشاركة المواطنين والمجتمع المدني في إصلاح القطاع العام في الجزائر، الإدارة الرشيدة لخدمة التنمية في الدول العربية ص32 متاح على الرابط: http://pogar.org/LocalUser/pogarp/civil/assessments/algeria-a.pdf

[34]_ بن عباس كغوش سامية،المجلس الوطني الإقتصادي والإجتماعي بالجزائر، مرجع سابق ص02

[35]_ المكان نفسه

[36]-مصطفي محمود محمد عبد العال عبد السلام، دور العناقيد الصناعية في إدارة مخاطر المنشآت الصناعية الصغيرة والمتوسطة :خبرة دولية مداخلة ضمن الملتقي العربي ، مارس 2010 ، ص / 18 :الخامس للصناعات الصغيرة والمتوسطة، الجزائر،14

[37]-محمد صالح الحناوي، وآخرون،" مقدمة في الأعمال في عصر التكنولوجيا"، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004 ، ص6 :

[38]-فريد راغب النجار، إدارة المشروعات والأعمال صغيرة الحجم، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 1999 ، ص:09-10